

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



السبت 22 مارس 2014 (السنة الحادية والعشرون - العدد 5358)

والأفضل
20
Distinction





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - الاقتصاد الإماراتي مركز للتجارة العالمية

الإمارات اليوم

03 - الحوادث المرورية.. مؤشرات مقلقة

تقارير وتحليلات

04 - الأبعاد الاقتصادية للأزمة في أوكرانيا

05 - عقبات صعبة أمام الاتفاق النهائي بشأن الملف النووي الإيراني

07 - هل فقدت الولايات المتحدة الأمريكية المبادرة في استخدام الطائرات الآلية؟

شؤون اقتصادية

08 - أوروبا تكثف جهودها لتقليل اعتمادها على الطاقة الروسية

الصفحة الأخيرة

09 - من إصدارات المركز: روسيا وتوازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا



الاقتصاد الإماراتي مركزاً للتجارة العالمية

تصدّر دولة الإمارات العربية المتحدة التصنيف العالمي في مؤشر الثقة التجارية لعام 2014، الصادر عن بنك «إتش إس بي سي»، مؤخراً، يدل على أن الدولة نجحت في إيجاد الطريق الصحيحة نحو تحويل اقتصادها الوطني إلى مركز تجاري عالمي، وقطعت بالفعل شوطاً مهماً في هذا الاتجاه. وهذا الحدث الذي باركه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، في تدوينة لسموه على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، هو حدث على قدر كبير من الأهمية فيما يتعلق بجودة مناخ الأعمال وكفاءته في الدولة الآن.

إن تمكن أي دولة من تحويل نفسها إلى مركز عالمي، للنشاطات التجارية يتطلب منها بذل جهود كبيرة في أكثر من اتجاه بتزامن وتناسق تامّين، فهي: أولاً مطلوب منها تطوير بنائها التحتية والتكنولوجية، بأن تكون قادرة على احتضان جميع النشاطات الاقتصادية من دون استثناء. وأن تكون موزعة توزيعاً عادلاً بين المناطق الجغرافية المختلفة داخل الحدود الوطنية، وخصوصاً فيما يتعلق بشبكات النقل والمواصلات ومرافق المياه والكهرباء. وأن تتوافر في الدولة بنى تكنولوجية متطورة توفر إمكانيات الاتصال وتبادل المعلومات السريعين والأمينين. كما يجب أن تكون تكلفة الحصول على الخدمات والمرافق العامة بأسعار مناسبة. ثانياً، على الدولة أن تطور أطرها التشريعية وسياساتها الاقتصادية لتكون صديقة للنشاطات الاقتصادية بشكل عام، بأن تكون ذات مرونة وغير مرهقة وملبية لتطلعات المستثمرين، وتسمح لهم بدخول أسواقها والخروج منها بسهولة ويسر، بما لا يضر بالجدوى الاقتصادية لأعمالهم. ثالثاً، أن تمتلك الدولة أسواقاً ديناميكية وقادرة على النمو المستدام، وتتمتع بقدر كافٍ من التنوع في الطلب الاستهلاكي. وأخيراً، فإن من الواجب على الدولة أن تكون منفتحة على العالم الخارجي وأن تحتفظ بعلاقات دولية متينة ومتنوعة، بما يضمن تمكين المنتجات الوطنية من الوصول إلى أكبر عدد من الأسواق الخارجية، ويضمن تدفق الواردات على أسواقها المحلية، وخاصة مدخلات الإنتاج والمعدات والسلع الوسيطة، وبما يمكن اقتصادها من أن يكون حلقة وصل بين الأسواق الإقليمية والأسواق العالمية.

ولا ريب في أن هذه الشروط والمتطلبات جميعها متوافرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، سواء تعلق الأمر بالبنى التحتية والتكنولوجية، التي تحتل فيها الدولة مراتب عالمية متقدمة، وتتفوق فيها على العديد من الدول الصناعية الكبرى. أو تعلق الأمر بأطرها التشريعية وسياساتها الاقتصادية، التي تمكنت فيها بالفعل وفي أكثر من مناسبة من التربع على قمة الترتيب العالمي، وفق مؤشرات الجودة والكفاءة. وفيما يتعلق بدنامية الأسواق ونموها، يكفي أن الأسواق الإماراتية هي جزء من اقتصاد وطني يمر بمرحلة من النمو والازدهار الحقيقيين، وتمتع بتنوع كبير في الطلب، ينبع من تنوع استثنائي في المجتمع الإماراتي، الذي يضم مئات الجنسيات. وفوق هذا وذاك، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تمثل نموذجاً من الدول صاحبة العلاقات الدولية الثرية والمتنوعة والمتوازنة على المستوى العالمي، في ظل سياستها الخارجية ودبلوماسيتها المنفتحة على الجميع من دون استثناء أو حساسيات، وهو ما يضمن وصول منتجاتها إلى معظم أسواق العالم، ويجعل وارداتها أكثر استقراراً وتنوعاً، كما أن انفتاح الدولة على العالم الخارجي، وتحويلها إلى وجهة مفضلة للسياحة التسويقية، يزودان أسواقها بطلب استهلاكي كبير ومتنوع من الخارج.

وفي النهاية، فإن تصدر دولة الإمارات العربية المتحدة دول العالم أجمع في مؤشر الثقة التجارية هو دليل قاطع على امتلاكها الإمكانيات واستيفائها جميع الشروط اللازمة لذلك، وتحليها بالطموح والإرادة اللازمين، لبناء نموذج اقتصادي وتنموي متميز، وجعل نفسها مركزاً إقليمياً وعاملياً للتجارة.

الحوادث المرورية.. مؤشرات مقلقة

برغم الجهود التي تقوم بها وزارة الداخلية للارتقاء بالسلامة المرورية على مستويات مختلفة، فإن الإحصاءات التي كشف عنها مدير عام الإدارة العامة للتنسيق المروري في الوزارة، مؤخراً، تكشف بجلاء عن استمرار التكلفة المجتمعية المرتفعة للحوادث المرورية، حيث أشار إلى ارتفاع عدد ضحايا حوادث الطرق على مستوى الدولة خلال عام 2013، التي نتج عنها 651 متوفى، و7743 مصاباً، وبلغ عدد وفيات المواطنين 138 حالة، وهي معدلات تزيد على الحوادث المرورية التي وقعت عام 2012، التي راح ضحيتها 628 متوفى و7586 مصاباً.

استمرار هذه المعدلات المرتفعة للحوادث المرورية لا يتماشى مع الجهود العديدة التي تبذلها وزارة الداخلية لرفع السلامة المرورية، والتوعية بأهمية القيادة الآمنة، فيما يشير إلى أن نسبة كبيرة من أصحاب المركبات لا يلتزمون بالمعايير والقواعد التي تضعها إدارات المرور، غير عابئين بالعقوبات المشددة، التي تتضمن فرض غرامات مالية كبيرة عليهم، وقد تسحب رخصة القيادة منهم. وهذا الأمر يتطلب التفكير بشكل جدي في تغليظ هذه العقوبات، وخاصة أن الأسباب التي تقف وراء النسبة الأكبر من هذه الحوادث ناتجة عن أخطاء يمكن تجنبها، كعدم ترك مسافة كافية بين المركبات ودخول الشارع قبل التأكد من خلوه والسرعة الزائدة والإهمال وعدم التنبه وتجاوز الإشارة الحمراء وعدم الالتزام بخط السير واتباع قوانين المرور وإرشادات السلامة.

إن استمرار المعدلات المرتفعة للحوادث المرورية ينطوي على تكلفة مجتمعية باهظة، لا تقتصر على ضحايا هذه الحوادث فقط، وإنما في تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية أيضاً، فليس من قبيل المبالغة القول إن ضحايا الحوادث المرورية ليسوا هم المتوفين أو المصابين فقط، وإنما الأمر يتجاوز ذلك بكثير إلى الأسر والعائلات التي يعولها هؤلاء الضحايا، وخاصة إذا كانوا ضمن فئة الشباب الذين يعتبرون من الطاقات الإنتاجية، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية والعلاجية المقدمة للمصابين في هذه الحوادث، حيث تكاليف العلاجات والإقامة في المستشفيات والإسعافات وغيرها، وهي التكاليف التي كان يمكن توجيهها لأهداف أخرى. في هذا السياق تشير إحصاءات أعلنتها شركة الإمارات لتعليم قيادة السيارات العام الماضي، خلال جلسة نظمها دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي، إلى أن تكلفة الحوادث المرورية على مستوى الدولة سنوياً بلغت 9.3 مليار درهم، 3.5 مليار درهم نصيب إمارة أبوظبي منها، وهي لا شك تعتبر تكلفة باهظة بكل المقاييس. الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، بل إن هذه الحوادث المرورية تقدم صورة مشوهة ومغلوبة عن البنية التحتية في الدولة، إذ لا يعقل أن تتمتع طرق الإمارات بأفضل المعايير والمواصفات العالمية، ثم تتحول هذه الطرق المثالية إلى ساحة يومية للحوادث المرورية بسبب استهتار بعض السائقين ومستخدمي الطرق وقلة وعيهم، وهذا أمر لا شك في أن له تكلفته الاقتصادية غير المنظورة، وخاصة على قطاع السياحة، إذ إن نسبة كبيرة من السياح تتجنب زيارة الدول التي ترتفع فيها معدلات الحوادث المرورية.

لا أحد ينكر الجهود المتعددة التي تقوم بها وزارة الداخلية من أجل الارتقاء بالسلامة المرورية، وخفض وفيات الحوادث المرورية لتصل إلى المعدلات العالمية، لكن نجاح أي استراتيجية في هذا الخصوص يتطلب إشراك كل أطراف المعادلة المرورية في تنفيذها، والعمل على تغيير الثقافة المرورية السلبية التي تقف وراء كثير من المخالفات والحوادث المرورية.

الأبعاد الاقتصادية للأزمة في أوكرانيا

في الأيام القليلة الماضية اتجهت دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض عقوبات اقتصادية على روسيا للضغط عليها؛ لمراجعة موقفها تجاه أوكرانيا، ولإنهاء وجودها العسكري في شبه جزيرة القرم، وبغض النظر عن جدوى هذه العقوبات، فإنها ستلقي بظلالها على الكثير من الجوانب الاقتصادية العالمية.

الروسي يستحوذ على أكثر من ربع سوق الغاز الأوروبية. إلى جانب ذلك فروسيا هي ثالث شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، بعد الولايات المتحدة والصين، فهي تستحوذ على 7% من صادراته و 12% من وارداته، ما يوضح مدى انكشاف الاقتصاد الأوروبي على روسيا.

وفيما يتعلق بالاقتصاد الأمريكي فوضعه ليس بالأفضل

كثيراً، إذ تقدر تجارته مع روسيا بنحو 40 مليار دولار سنوياً، تتركز معظمها، بما يُقدر بنحو 27 مليار دولار، في صادرات نفط ومشتقات نفط وأسمدة روسية، وهي مواد يُستبعد أن تستغني عنها الأسواق الأمريكية أو تجد لها بديلاً بسرعة،

في حال انقطاعها لأي سبب محتمل. وبالإضافة إلى ذلك فتلويح روسيا بالتوقف عن استخدام الدولار الأمريكي في تسوية تعاملاتها، يمثل تحدياً آخر للاقتصاد الأمريكي، فهو سيكون أول المتأثرين بأي تراجع في قيمة الدولار بسبب ذلك.

ولن تقتصر الآثار الاقتصادية للأزمة الأوكرانية على طرفي النزاع فقط، بل إنها ستلحق بالاقتصاد العالمي كله، عبر قنوات عدة، كالتجارة العالمية، التي ستشهد تراجعاً يزيد من ضعفها في الأصل. كما أنها ستلحق أضراراً كبيرة بأسواق المال العالمية التي ستعرض لانخفاضات كبيرة وسريعة تضر بمصالح المستثمرين، هذا بالإضافة إلى أنها ستدفع إلى عدم استقرار في أسعار العملات العالمية. ولن تكون أسواق الغاز والنفط بمعزل عن ذلك، ففي حال نشوب حرب في أوكرانيا، قد تنقطع الإمدادات الروسية من الغاز والنفط عن الأسواق العالمية بشكل شبه كامل، فيما يهدد بحدوث أزمة طاقة عالمية خصوصاً في الأجل القصير، وإن انخفضت حدتها بمرور الوقت مع التنامي التدريجي لإنتاج النفط والغاز في مناطق أخرى من العالم.

جمّد الاتحاد الأوروبي مؤخراً أصولاً لمسؤولين أوكرانيين مرتبطين بالرئيس السابق فيكتور يانوكوفيتش، وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية قيوداً على سفر مسؤولين روسيين وأوكرانيين، ووقّع الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، قراراً بتجميد أصول تعود لأشخاص، وصفهم القرار بأنهم مسؤولون عن عدم الاستقرار في أوكرانيا. وأوقفت



الحكومات الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية معاً المحادثات مع روسيا بشأن التحضير لقمة «مجموعة الثماني»، التي كان مقرراً انعقادها هذا العام في مدينة سوتشي الروسية. وفي المقابل، توقفت روسيا عن منح أوكرانيا الغاز الطبيعي

بأسعار مخفضة، ولوّحت بالتوقف عن إمداد الاتحاد الأوروبي بالغاز، ولوّحت كذلك بالتوقف عن استخدام الدولار في تعاملاتها الخارجية. وفوق هذا وذلك، لوح الطرفان (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي) من جانب، وروسيا من جانب آخر، بفرض كل منهما قيوداً تعرقل دخول السلع والخدمات والسائحين والمستثمرين ورؤوس الأموال الخاصة بالطرف الآخر إلى أسواقه، الأمر الذي إن تم سيكون بمنزلة العزلة الاقتصادية لروسيا، وسيضّر في الوقت ذاته بالمصالح الاقتصادية الأوروبية والأمريكية، وستمتد آثاره إلى الاقتصاد العالمي كله.

فدول الاتحاد الأوروبي هي الشريك التجاري الأول لروسيا، فهي تستحوذ على نحو 50% من إجمالي تجارتها الخارجية، بما قيمته نحو 123 مليار دولار سنوياً، كما أن السوقين الأوروبية والأمريكية هما الوجهتان الأوليان للصادرات الروسية من الغاز الطبيعي والنفط، فيما يعني أن عرقلة وصول الصادرات الروسية إلى السوقين ستحرم الاقتصاد الروسي من متنفسه الرئيسي. وعلى الجانب الآخر، فإن أبرز صادرات روسيا إلى أوروبا هي الغاز، فالغاز

عقبات صعبة أمام الاتفاق النهائي بشأن الملف النووي الإيراني

أوضح الكاتب والباحث في الشؤون الدولية والسياسات الأمريكية ديريك دافيسون في مقال له على موقع معهد «فورين بوليسي إن فوكس»، أن المفاوضات بين مجموعة الـ (1+5) وإيران بشأن التوصل إلى اتفاق نهائي حول البرنامج النووي الإيراني، تعترضها تحديات وعقبات رئيسية عدة، تهدد بعدم إمكانية التوصل إلى اتفاق في نهاية المطاف.



نهائية ومن أبرزها السياسات الداخلية بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، والمعارضة الإسرائيلية القوية لبنود الاتفاق، والأحداث التي تشهدها الساحة الدولية، مثل الأزمة في أوكرانيا وتشابكاتها من أزمة الملف النووي الإيراني، من خلال الأطراف المشتركة في الملفين، والتي تهدد بتقويض التحالف في مجموعة الدول الست والتي من شأنها تقليص فرص التوصل إلى اتفاق دبلوماسي نهائي حول البرنامج النووي الإيراني.

يقول الكاتب إن تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة الوقود النووي المستنفد من أهم القضايا التي يجب تناولها في المفاوضات، لكنها قد تكون الأسهل في المعالجة في ضوء التفاصيل الفنية للتسوية النهائية، التي تضمنها الاتفاق المؤقت في نوفمبر الماضي، والذي تعهدت بموجبه إيران بتحويل مخزونها من اليورانيوم المخضب بنسبة 20% إلى أوكسيد وتقليص نسبة التخصيب إلى 5%، وتحويل أي كمية من اليورانيوم المخضب إلى أوكسيد طوال فترة الاتفاق، ووقف تركيب أجهزة طرد مركزي جديدة في منشأة «ناتنز» و«فوردو»، وعدم إقامة منشآت تخصيب جديدة أو منشآت لإعادة المعالجة. وتتعترف «خطة العمل المشترك» التي يتضمنها الاتفاق المؤقت بحق إيران في تخصيب اليورانيوم بنسب محددة،

أورد الكاتب الاقتراح المقدم من «معهد العلوم والأمن الدولي» في واشنطن والذي حذر فيه مدير المعهد ومفتش الأسلحة السابق ديفيد أولبرايت من تكرار الأخطاء التي ارتكبت بشأن طبيعة البرنامج النووي العراقي في الماضي، والتي أدت في النهاية إلى الحرب على العراق، والاعتراف في النهاية بأن التقارير بشأن النشاطات النووية العراقية استندت إلى معلومات قدمتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش، من دون تمحيص هذه المعلومات، ويشير الكاتب إلى أن الاتفاق المقترح من «معهد العلوم والأمن الدولي» يمثل موقفاً مفتوحاً ومعقولاً لمجموعة الدول الست في مفاوضاتها مع إيران، وهو أكثر واقعية من المطالب والاقتراحات التي قدمتها «لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية» (أيباك)، والتي تطالب بتفكيك البرنامج النووي الإيراني، وهي مطالب واقتراحات ترفضها إيران بشكل بات.

استعرض الكاتب بعض العقبات التي يمكن أن تعترض المفاوضات النهائية، وفي مقدمتها كمية اليورانيوم المخضب، التي يسمح لإيران باستخدامها ضمن الاتفاق المزمع، والتي يعتبر التفاوض بشأنها صعباً في ضوء إصرار إيران على حقوقها في التخصيب، وفي ضوء مطالب الدول الست بالإبقاء على إيران، في جميع الأوقات، على مسافة ستة أشهر من امتلاك الكمية الكافية من اليورانيوم العالي التخصيب التي يمكن استخدامها في إنتاج السلاح النووي. وبصورة مشابهة فإن مفاعل «آراك» لإنتاج الماء الثقيل، الذي يستخدم لإنتاج البلوتونيوم المستخدم في صناعة الأسلحة بدوره في حاجة إلى تفاهم بين الأطراف المتفاوضة، وهو ليس أقل صعوبة عن سابقه.

يتناول الكاتب التعقيدات الخارجية التي تهدد الاتفاق، ويعتبرها التهديد الأكبر أمام التوصل إلى تسوية

ويرى الكاتب أن مفاعلات إنتاج الماء الثقيل تشكل قلقاً أكثر من مفاعلات إنتاج الماء الخفيف، في ظل إمكانية تغذيتها باليورانيوم الخام، وقدرتها على إنتاج البلوتونيوم والتريتيوم، وهما العنصران اللذان يستخدمان في صناعة الأسلحة. وبرغم أن اقتراح المعهد ينص على تحويل "آراك" إلى مفاعل لإنتاج الماء الخفيف لتخصيب اليورانيوم بنسبة خفيفة، فمن المرجح أن ترفض إيران ذلك، فهي تتذرع بحاجتها إلى هذا المفاعل باعتباره بديلاً لمفاعل الأبحاث المتقادم قرب طهران، والذي ينتج النظائر المشعة ذات الاستخدامات الطبية، ولكنه يفتقر إلى عناصر السلامة. ويرى الكاتب أن مراقبة النشاطات النووية الإيرانية من

جانب خبراء «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» تعتبر مهمة قبل التوصل إلى اتفاق نهائي، كما أن على إيران القبول بعمليات التفتيش المفاجئة لكل المنشآت وخاصة منشأة «بارشين» العسكرية، التي يعارض المسؤولون الإيرانيون

السماح للمفتشين بالوصول إليها.

وفي النهاية يتطرق الكاتب إلى التحديات الخارجية التي تعترض التوصل إلى اتفاق نهائي، ومن أبرزها السياسات الداخلية للدول المشاركة في المفاوضات، وخاصة الولايات المتحدة وإيران، كما يرى الكاتب أن الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا بشأن الأزمة الأوكرانية، وتشابك الملف النووي الإيراني مع قضايا أخرى في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة الأزمة السورية، وكذلك صعوبة تحقيق التماسك بين الدول الست نظراً إلى اختلاف توجهاتها ومصالحها في هذه القضايا، جميعها مشكلات قد تمثل عقبات أمام التوصل إلى اتفاق نهائي. كما تعتبر العلاقات بين إسرائيل وإيران أحد التحديات الصعبة أمام الاتفاق، في ضوء التهديدات المتواصلة التي يطلقها المسؤولون الإسرائيليون للقيام بعمل عسكري منفرد ضد المنشآت النووية الإيرانية، ولعل التطور الأخير بشأن مصادرة إسرائيل لسفينة محملة بأسلحة إيرانية، قد زاد من القلق الإسرائيلي تجاه النيات الإيرانية، فيما يصعد من خطورة الموقف.

وهذا يمثل تغيراً في الموقف السابق للدول الست، التي طالما دعت مجلس الأمن الدولي إلى مطالبة إيران بوقف جميع نشاطات التخصيب. وبرغم ما يكرره وزير الخارجية الأمريكي بإصرار أن "خطة العمل المشترك لا تعني اعتراف الولايات المتحدة بحق إيران في التخصيب"، فيبدو أن المسؤولين الأمريكيين يظهرون مرونة حول هذه القضية، وقد توقف الأعضاء المتشددون في الكونجرس الأمريكي عن مطالبهم بنسبة الصفر في التخصيب كشرط لأي اتفاق نهائي مع إيران. وقد رفضت إيران الانصياع لتلك المطالب، واعتبرت أن حقها في التخصيب غير قابل للمصادرة بموجب معاهدة منع الانتشار.

وأوضح الكاتب أن الاتفاق الذي يسمح لإيران بمواصلة التخصيب إلى نسبة 5% المطلوبة كوقود لتشغيل المفاعل، وتقديم ضمانات لاستخدام اليورانيوم المخضب بنسبة 20% لأغراض بحثية وطبية، يمكن أن يقنعا جميع

الأطراف، لكن قضية منشأة "فوردو" للتخصيب، التي تقع تحت الأرض ويصعب استهدافها بضربة جوية، قد تشكل أكبر التحديات أمام المتفاوضين، حيث تصر إيران باستمرار على أن منشأتي "فوردو" و"آراك" غير قابلتين للتفاوض، على حين ينص اقتراح «معهد العلوم والأمن الدولي» على القيام بجميع عمليات التخصيب في منشأة «ناتنز» فقط، وأن تقوم إيران بتشغيل عدد أقل مما هو مُشغَّل حالياً من أجهزة الطرد المركزي، ونص الاقتراح على تشغيل 4000 جهاز طرد فقط، بما يلبي مطالب الدول الست، لإطالة الفترة الزمنية التي تحتاج إليها إيران لتحقيق الاختراق النووي، واعتبر الكاتب أن عدد أجهزة الطرد المستهدف، هو أحد التحديات أمام المفاوضات، وخاصة أن الرئيس الإيراني حسن روحاني رفض أي تفكيك لأجهزة الطرد المركزي.

يقول الكاتب إن الوضع النهائي لمفاعل «آراك» لإنتاج الماء الثقيل يمثل إحدى العقبات أمام المفاوضات، وذلك على الرغم من أن إيران وافقت، في النهاية، على تجميد عملية الإنشاء في الموقع طوال فترة "خطة العمل المشترك".



هل فقدت الولايات المتحدة الأمريكية المبادرة في استخدام الطائرات الآلية؟

استعرضت سارة كريس، زميلة «معهد ستانتون للأمن النووي» التابع لـ «مجلس العلاقات الخارجية» في مقال مشترك مع ميكا زينكو، زميل «معهد دوغلاس ديولون للعمل الوقائي» التابع لـ «مجلس العلاقات الخارجية»، في «مجلة فورين أفيرز»، نشأة الطائرات الآلية وتطورها منذ الحرب العالمية الثانية، واحتكار الولايات المتحدة الأمريكية استخدام تلك الطائرات لفترة طويلة، وعدم تمكنها من الحفاظ على تميزها في استخدامها، بعد امتلاك بعض الدول لها، وأن هذه التقنية غير قادرة على تغيير النظام الدولي بصورة أساسية، وإن ظلت أدوات فتاكة.

سواء كان قريباً أو بعيداً باعتباره هدفاً مشروعاً ليست مسألة مقلقة». لكن هذا الرأي يتجاهل أن التكاليف القليلة الناجمة عن استخدام تلك الطائرات بالنسبة إلى الطيارين من خلال إبقائهم بعيدين عن الخطر، مقارنة بالطائرات المأهولة، زادت من الرغبة لدى المسؤولين المدنيين في استخدامها. وبرغم أن إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق، بيل كلينتون، رفضت استخدام عدد من الطائرات الآلية لقتل زعيم تنظيم «القاعدة»، أسامة بن لادن، عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر فإن رفضها كان بدعوى أنها تحمل الكثير من المخاطر على حياة الأمريكيين المدنيين وتضر بالعلاقات الدبلوماسية مع الدول المجاورة، وفي عهد الإدارتين الأمريكيتين الأخيرتين



تم استخدام الطائرات الآلية على نطاق واسع. وأشار التقرير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وإسرائيل تستخدم الطائرات الآلية المسلحة، وتتفوق الولايات المتحدة في عدد الهجمات التي نفذتها هذه الطائرات في أفغانستان وباكستان واليمن والصومال والفلبين والعراق وليبيا، وقد تسببت تلك الهجمات بظهور معارضة داخلية في تلك الدول، كما تعرض المسؤولون الأوروبيون المؤيدون لاستخدام تلك الطائرات لانتقادات عنيفة، وتشعر بعض الدول بأن هذه الطائرات تقوض الأمن الدولي، حيث يتم استخدامها بطرق مغايرة للأهداف التي صنعت من أجلها، وبرغم أنها استُخدمت بداية في مراقبة واستطلاع المناطق الحدودية المكسيكية والكندية، فقد تم استخدامها فيما بعد ضد العناصر التي تعدّ خطراً على الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج.

يقول التقرير إن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت المثل الذي يحتذى به في تطوير تقنيات الطائرات الآلية، لكن هذا الوضع يبدو أنه تغير، وقد اعترف المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية الـ «سي آي آيه» وكبير مهندسي سياسة الإدارة الأمريكية بشأن هذه الطائرات، جون برينان في كلمة له عام 2012 بقوله «إذا ما أردنا أن نستخدم الدول الأخرى هذه التقنيات بطريقة مسؤولة فإن علينا استخدامها بطريقة مسؤولة». وحتى الآن فإن إدارة أوباما قد تجاهلت هذه النصيحة، ولم تستطع تطوير استراتيجية شاملة لتقليص انتشار هذه الطائرات واستخدامها بطريقة مسؤولة، ومن دون زعامة الولايات المتحدة الأمريكية فسيكون

من الصعب تشكيل تحالف دولي للموافقة على ترتيبات تحكم استخدام هذه الطائرات، ولا تتطلب تلك الترتيبات معاهدات وقوانين دولية جديدة، وإنما التطبيق الشفاف للقوانين الموجودة، وتجديد النظام متعدد الأطراف الذي تمت صياغته سابقاً لمنع انتشار الأسلحة النووية وأنظمة التسليح، من أجل الحد من انتشار هذه الطائرات، ومنع وصولها إلى دول تسودها الصراعات.

نقل التقرير عن رئيس هيئة الأركان الكندي توم لاوسون قوله «إن إصابة الأهداف من جانب الطائرات الآلية لا تختلف عن إصابتها من جانب الطيارين العاديين»، ويعني ذلك أن الطائرات الآلية لا تمثل تغييراً في الصيغة، وإنما هي طريقة مختلفة للدول للقيام بما كانت تقوم به سابقاً. وأشار القائد السابق ل سلاح الجو الأمريكي، نورتون شوارتز، عام 2012 «إلى أن الطريقة التي تتعامل بها مع الهدف،



أوروبا تكثف جهودها لتقليل اعتمادها على الطاقة الروسية

وقال رئيس المجلس الأوروبي هيرمان فان رومبوي الذي يمثل حكومات الاتحاد الأوروبي في بروكسل: «نحن جادون في تقليل اعتمادنا على الطاقة الروسية.»



وقال رومبوي في مؤتمر صحفي عُقد بعد محادثات القمة التي استمرت يومين: «في الاجتماع كان هناك شعور قوي بحاجتنا إلى طريقة جديدة لإجراء أنشطة في مجال الطاقة... والقادة مستعدون لتعزيز جهودهم المشتركة إلى أقصى حد.»

ودعا قادة الاتحاد الأوروبي المفوضية الأوروبية - الذراع التنفيذية للاتحاد - إلى إعداد اقتراحات مفصلة بحلول يونيو/ حزيران بشأن سبل تنويع مصادر الطاقة بعيداً عن روسيا في الأمدن القريب والبعيد.

وافق القادة الأوروبيون على تسريع جهودهم لإيجاد إمدادات طاقة مضمونة بشكل أكبر خلال محادثات يوم الجمعة، وقالوا إن ضم موسكو إلى منطقة القرم جعلهم

يصرون على تقليل الاعتماد على النفط والغاز الروسيين. وأحرز الاتحاد الأوروبي تقدماً في تحسين أمن طاقته بعد أزمة الغاز في عامي 2006 و2009، حين تسببت الخلافات بين كييف وموسكو بشأن فواتير غير مدفوعة في تعطل صادرات الغاز إلى غرب أوروبا. وبرغم ذلك لم يتمكن الاتحاد حتى الآن من تقليل الحصة الروسية من إمدادات الطاقة الأوروبية. وتمد روسيا الاتحاد الأوروبي بنحو ثلث احتياجاته من النفط والغاز، ويتم شحن حوالي 40% من الغاز عبر أوكرانيا.

نمو واردات الصين من النفط الإيراني 6% في فبراير على أساس سنوي



أظهرت بيانات جمركية، يوم الجمعة، أن واردات الصين النفطية من إيران في فبراير ارتفعت 6% على أساس سنوي إلى 552613 برميلاً يومياً وهو ما يجعل الواردات في 2014 قريبة من مستوياتها قبل فرض العقوبات الغربية منذ أكثر من عامين. وزادت الصادرات الإيرانية على مدى الأشهر الأربعة الأخيرة منذ التوصل إلى اتفاق نوفمبر/ تشرين الثاني الذي خفف العقوبات على طهران مقابل الحد من برنامجها النووي.

وموجب الاتفاق المؤقت يفترض ألا يتجاوز متوسط الصادرات الإيرانية مليون برميل يومياً لمدة ستة أشهر حتى 20 يوليو. غير أن بيانات جمركية وملاحية أظهرت أن الشحنات المصدرة إلى آسيا فاقت هذا المستوى على الأقل منذ نوفمبر/ تشرين الثاني. وبلغت واردات الصين من النفط الإيراني في أول شهرين من العام الحالي 558877 برميلاً يومياً بزيادة 36.2% مقارنة بها قبل عام. وعلى أساس يومي انخفضت الواردات الصينية في فبراير/ شباط 2.1% مقارنة مع 564536 برميلاً يومياً في يناير. والانخفاض في الواردات مقارنة بالشهر السابق يرجع جزئياً إلى أن الشركات تميل إلى حجز شحنات مسبقاً، قبل عطلة السنة القمرية الجديدة في الصين والتي تستمر أسبوعاً بدءاً من 31 يناير.

صعود النفط مع توسيع أمريكا العقوبات على روسيا

ارتفع سعر العقود الآجلة لمزيج النفط الخام برنت، يوم الجمعة، مع فرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات جديدة على روسيا ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم، وهو ما زاد المخاوف من تعطل الإمدادات.

وارتفعت عقود برنت لتسليم مايو عند التسوية 0.47 دولار أو 0.44% إلى 106.92 دولار للبرميل. وزادت عقود النفط الخام الأمريكي الخفيف لتسليم مايو/ آيار عند التسوية 0.56 دولار أو 0.57% إلى 99.46 دولار للبرميل.



روسيا وتوازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا

من إصدارات المركز



تأليف: أرتيوم لوكين
تاريخ النشر: 2014

الهيمنة على هذه المنطقة من قبل دولة واحدة سيكون لها تداعيات خطيرة على توازن القوى الدولي. ومنذ أواخر التسعينيات في القرن الماضي، حافظت روسيا والصين على نوع من الاصطفاف الجيوسياسي، حيث قامت بتسيق سياساتهما بشأن عدد من القضايا الدولية والإقليمية الكبرى، ومعارضة الهيمنة الأمريكية، وعلاوة على ذلك، فقد تمكنت الصين بحلول عام 2010 من تخطي ألمانيا لتصبح أكبر شريك تجاري لروسيا. وعلى الرغم من ذلك، فإنه ينبغي عدم المبالغة في تقييم إمكانية استمرارية التزاماتهما (الصين وروسيا) الاستراتيجية الثنائية؛ فالمؤسسة الروسية تُصنّف الصين على أساس أنها دولة لا تشكل أي تهديد كبير في الوقت الراهن، ولكنها قد تصبح مصدر تهديد في المستقبل بسبب تنامي قدراتها ونياتها التي لا يمكن التكهّن بها. وبناءً عليه، فإن روسيا تبحث عن وسائل للوقاية والتحوط مما تعتبره جازاً قد يصبح مشاكساً في المستقبل. ولعلّ الاصطفاف مع الولايات

يري أرتيوم لوكين، أن منطقة شمال شرق آسيا تشهد بروزاً تدريجياً لتوازن قوى متعدد الأقطاب، غير أن هذه التعددية القطبية لا تزال غير متماثلة نوعاً ما، حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية والصين هما الطرفان الأقوى، بينما الملاحظ أن روسيا والكوريتين الشمالية والجنوبية واليابان وتايوان هي دول أقل نفوذاً. وتزداد هذه الصورة تعقيداً؛ لأن بعض اللاعبين في هذه المنطقة ليسوا مستقلين بالكامل في تحديد سياساتهم الخارجية، وباستثناء الصين والولايات المتحدة الأمريكية، فإن روسيا وكوريا الشمالية فقط هما الدولتان اللتان يمكن اعتبارهما طرفين يتمتعان بالسيادة الكاملة والاستقلالية الذاتية في المنطقة.

وربما كانت المسألة الأهم من قضية القطبية، هي خصائص نظام توازن القوى الناشئ في شمال شرق آسيا؛ أي هل سيكون مستقراً أم تنافسياً بحدّة، ويتسم بالنزعة إلى المواجهة؟ وتتميز منطقة شمال شرق آسيا بعوامل كثيرة تدفعها باتجاه سيناريو التوازن العدائي، غير أن هناك ثلاثة عوامل للاعتدال، هي: التركيبة السكانية، والردع النووي، والمؤسسات متعددة الأطراف، تعزز فرص إقليم شمال شرق آسيا في تحقيق توازن مستقر متعدد الأقطاب، يرتكز على إجماع منسجم بين القوى الكبرى، وإذا تحقق هذا فإنه سيكون النتيجة التي تفضلها روسيا على وجه التحديد. إن روسيا لا يروق لها قطعاً وجود أي قوة مهيمنة في شمال شرق آسيا، سواء كانت الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين؛ لأن مثل هذا الوضع سيجرّد موسكو من أي أهمية في هذه المنطقة، وربما يشكّل مخاطر جيوسياسية على منطقة الشرق الأقصى من الأراضي الروسية، كما أن توازن القوى في شمال شرق آسيا ينطوي على أهمية بالغة على مستوى السياسة الدولية. وتفضل روسيا ما يعرف بـ «العالم المتعدد المراكز»، الذي يعني بالضرورة توازن القوى المتعدد الأطراف، الذي تشكل موسكو أحد أقطابه ولاعبيه الرئيسيين. وإذا أخذنا في الحسبان أن أهمية شمال شرق آسيا، باعتبارها المركز الجيوسياسي ليس لمنطقة آسيا-المحيط الهادي فحسب، وإنما بشكل متزايد للعالم كله، فإن

وإذا أرادت روسيا والولايات المتحدة الأمريكية إقامة شراكة حقيقية فعّالة ومستدامة في منطقة آسيا - المحيط الهادي، فسوف تحتاجان إلى إيجاد حلول، أو على الأقل تخفيف حدة خلافتهما في المناطق والمجالات الأخرى التي تتداخل فيها مصالحهما، وخاصة في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي. ومن المستحيل بلورة توافق بين البلدين بمنطقة شمال شرق آسيا، في ظل التحفز للمواجهات في مناطق أخرى. ويقتضي التوصل إلى وضع مثل هذا إثارة التساؤل الذي ينبغي للولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ قرار حاسم بشأنه في نهاية المطاف، وهو: هل تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية خوض غمار المنافسة على الهيمنة الإقليمية مع قوتين كبيرتين في آن واحد؟ من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قادرة على ذلك خلال تسعينيات القرن العشرين، عندما كانت روسيا ضعيفة، والصين لم تكن قوية بالقدر الكافي، ولذلك فقد تمكنت واشنطن إبان تلك الفترة من التغلغل في مناطق النفوذ الروسي التقليدي في أوراسيا، بينما كانت تعزز هيمنتها على منطقة آسيا-المحيط الهادي. ولأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تزدهو في نشوة لحظتها كقوة قطبية أحادية، فإنها لم تكن تأبه كثيراً للغضب الروسي أو الصيني.

وحتى إذا لم تتوصل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى توافق في منطقة المحيط الهادي، فإن مجرد وجود احتمال لمثل هذا التوافق كفيل بالتأثير في سلوك اللاعبين الآخرين في شمال شرق آسيا، وخاصة الصين. إن احتمال توافق واشنطن وموسكو في تلك المنطقة سيكون له على الأرجح تأثير في دفع سياسات بكين الخارجية نحو الاعتدال، وذلك خشية ألا يتحول مثل هذا الاحتمال إلى واقع فعلي. إن توازن القوى متعدد الأقطاب الناشئ في منطقة شمال شرق آسيا، لا يزال بعيداً عن مرحلة الاكتمال، ولكنه يظل حتى الآن يشكل البديل الأكثر قبولاً من بين الخيارات والبدايل المتوافرة، مثل الهيمنة الأمريكية أو الصينية، أو القطبية الثنائية؛ وبإمكان روسيا أن تسهم في صياغة نظام إقليمي (وربما عالمي) أكثر استقراراً إذا ما أحسنت اللعب بهرونة، ووظفت بذكاء قواعد لعبة توازن القوى.

المتحدة الأمريكية، التي يزداد قلقها بشأن تصاعد حدة التشدد الصيني في منطقة آسيا-المحيط الهادي، هو أحد الخيارات الواضحة لموسكو في هذا السياق. ويتعزز هذا الخيار من واقع وجود ميل قوي لدى واشنطن وموسكو نحو التفكير المبني على حسابات توازن القوى، وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لديهما سجل راسخ في التعاون من أجل تحقيق توازن القوى. وتاريخياً، نجد أن التفاعل السياسي بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في المحيط الهادي ظل يتحدد في الغالب الأعم بمنطق توازن القوى. لقد تقاربت موسكو وواشنطن عندما واجهتا خطراً مشتركاً، فخلال ستينيات القرن التاسع عشر، كانت الإمبراطورية البريطانية تعد خطراً مشتركاً، بينما أصبحت اليابان تمثل ذلك الخطر اعتباراً من عشرينيات القرن الماضي وحتى الأربعينيات منه.

هل يعني ذلك أن هناك توافقاً جيوسياسياً آخر اليوم بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بفعل صعود قوة الصين؟ يبدو أن هذا التطور قد يكون مماثلاً في بعض جوانبه للوافق الذي حدث بين بكين وواشنطن في مطلع سبعينيات القرن العشرين، والذي كان دافعه المخاوف المشتركة بين الطرفين بشأن الاتحاد السوفيتي. غير أن القياس على الحالات التاريخية الماضية ينبغي أن يؤخذ بشيء من التحفظ، لأسباب منها أن مثل هذا الاتفاق، لو قُيِّض له أن يحدث، لن يكون في شكل حلف، وفي أفضل الأحوال سيكون انحيازاً يتضمن التزامات استراتيجية محدودة، ومعظمها غير رسمي.

وعلاوة على ذلك، فإن من المحتمل أن يكون مثل هذا الائتلاف ضد الصين في صيغة وقائية، بمعنى تبني سياسات تركز على الانخراط والتكامل الاقتصادي من جهة، بينما تشدد من جهة أخرى على ضرورة تحقيق التوازن الواقعي من خلال التعاون الأمني الخارجي، وبرامج تحديث المؤسسة العسكرية الوطنية. وعلى العكس من الاتحاد السوفيتي السابق، فإن الصين أصبحت قوة اقتصادية مهمة جداً لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، بحيث يصعب السعي إلى عزلها، وفقاً لمتطلبات مبدأ الاحتواء بمفهومه الكلاسيكي.